

الشركات متعددة الجنسيات بين تطبيق الاقتصاد الحقيقي وتفعيل الاقتصاد الافتراضي (دراسة تحليلية)

بن حاج جيلالي مغراوة فتحية - جامعة خميس مليانة

magr_fati@yahoo.fr

الأستاذة : حفيفي صليحة - جامعة خميس مليانة

dj.bachi@live.fr

الملخص :

إن تطور وتنامي نشاط الشركات متعددة الجنسيات كان نتاجاً للعديد من التغيرات العالمية خاصة منها الاقتصادية والمالية حيث ساهمت هذه الشركات كأداة فعالة في تطبيق الاقتصاد الحقيقي من خلال استراتيجياتها الاستثمارية المختلفة وارساء دور الاقتصاد الافتراضي من خلال تركيز استثماراتها في سوق الأوراق المالية .

Le développement et la croissance de l'activité des entreprises multinationales a été le résultat de beaucoup de changements globaux en particulier les conditions économiques et financières ont contribué à ces entreprises comme un outil efficace dans l'application de l'économie réelle à travers des stratégies d'investissement différentes et d'établir le rôle de l'économie virtuelle en concentrant ses investissements sur le marché boursier

مقدمة :

لقد نتج عن التغيرات الإقليمية والتحويلات الدولية الاقتصادية والاجتماعية بعد مؤتمر بروتين وودز نظام عالمي جديد ، بمضامينه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية المبني على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة ، و صاحب ذلك تطور وتنامي نشاط ما يعرف بالشركات المتعددة الجنسيات ، والتي ساهمت بشكل أو بآخر في دمج رأس المال المصرفي أو المالىم رأس المال الحقيقي حيث قامت بدمج العمليات التجارية والصناعية والمالية في مختلف أنواع الاستثمارات .

وبهذا اعتبرت الشركات المتعددة الجنسيات أداة فعالة في تطبيق الاقتصاد الحقيقي من خلال سياساتها واستراتيجياتها للاستثمار في مجال الزراعة والصناعة والاستخراج والعمل على رسم وارساء وتفعيل معالم الاقتصاد الافتراضي القائم على الأسواق المالية والعقود الآجلة للسلع والعملات وسوق القروض والمنتجات البنكية وهذا يظهر جليا من خلال تركيز استثماراتها على محفظة الأوراق

المالية واعتماد معظم إيراداتها على المدخرات المالية والتي تحصل عليها بعد طرح جزء من رأسمالها في شكل أسهم وسندات للاكتتاب العام من طرف جمهور العالم .

و من خلال ذلك يمكن طرح الاشكالية التالية :

كيف استطاعت الشركات متعددة الجنسيات أن تزواج بين تطبيق الاقتصاد الحقيقي وتفعيل الاقتصاد الافتراضي في أنشطتها الاستثمارية واستراتيجياتها المختلفة ؟

و للإجابة على الاشكالية التالية سنحاول التطرق للنقاط التالية :

أولاً : مفاهيم عامة حول الشركات متعددة الجنسيات .

ثانياً : علاقة الشركات متعددة الجنسيات بالتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي .

ثالثاً : العلاقة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الافتراضي في اطار استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات.

أولاً : مفاهيم عامة حول الشركات متعددة الجنسيات .

سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى مفهوم الشركات متعددة الجنسيات وخصائصها وكذا اهدافها المالية والاستراتيجية التي تسعى لتحقيقها .

1- تعريف الشركات متعددة الجنسيات :

هناك العديد من التعاريف التي وردت بشأن الشركات متعددة الجنسيات نقتصر على ذكر بعضها على النحو التالي :

"الشركات متعددة الجنسيات هي مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول كل منها نشاطا انتاجيا في دول مختلفة وتتمتع كل منها بجنسية مختلفة وتخضع لسيطرة شركة واحدة هي الشركة الأم التي تقوم بإدارة هذه الشركات كلها في اطار استراتيجية عالمية موحدة". (1)

كما نجد تعريفا لها على أنها " شركات متمرس نشاطا انتاجيا في دولتين او اكثر طبقا لتخطيط يتم في مر ينتمي إلى دولة واحدة ، وبناءاً على قرارات تأخذ في الاعتبار اختيارات ذات طابع دولي " (2).

و لقد وردت ثلاث تعاريف أساسية لهذه الشركات وهي : (3)

التعريف الأول: أن الشركات متعدد الجنسيات هي تلك المشاريع التي تمتلك أو تسيطر على وحدات انتاجية في دولتين اثنتين على الأقل .

التعريف الثاني : وهو أكثر تحديداً من التعريف الأول حيث يعرفها بأنها المشاريع التي تسيطر على وحدات انتاجية في أكثر من دولة واحدة وتديرها في اطار استراتيجية موحدة .

التعريف الثالث : يعرفها على انها الشركة التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الانتاجية) على الأقل عشرة فروع) في عدد معين من الدول (على الاقل ستة دول) والتي تحقق نسبة هامة من الانتاج خارج الدولة الأم في اطار استراتيجية موحدة (25 % على الأقل) .

و عموماً وباختصار يمكن القول عن الشركات متعددة الجنسيات على أنها تلك المشاريع التي تسيطر على الوحدات الانتاجية في أكثر من دولة واحدة وتديرها في اطار استراتيجية انتاجية موحدة هي استراتيجية الشركة الأم .

2 - خصائص الشركات متعددة الجنسيات :

يمكن أن نوجز أهم خصائص الشركات متعددة الجنسيات على النحو التالي :

- ضخامة الحجم من حيث الانتاج ، حجم المبيعات أو رقم الاعمال ، الإيرادات الكلية ، رأس المال ، اليد العاملة أو حجم العمالة وتنوع الأنشطة ، وكذا اتساع الشبكات التسويقية التي تمتلكها .
- ارتفاع درجة تنوع أنشطتها الانتاجية ، حيث تزوج بين القطاع الانتاجي والخدماتي والمالي ، فهي لا تقتصر على انتاج سلعة واحدة ، "لأنها تحاول تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى .فالتقدم الذي حدث في العالم ، جعلها تستفيد من هذا النوع في التخصص وتقسيم العمل الدولي ، ولهذا يقال أن الشركات متعددة الجنسيات أحلت وقرات النشاط محل وقرات الحجم ".(4)

- الانتشار الجغرافي الواسع ، والذي يعكسه وجود فروع لها في مختلف دول العالم متقدمة وحتى النامية منها .

- قدرتها العالية على تحويل الانتاج والاستثمار على المستوى العالمي ، وكذا قدرتها على تحويل الأرباح من فرع لآخر عبر مختلف القارات .

- قدرتها على إقامة تحالفات استراتيجية فيما بينها من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدرتها على جميع المستويات .

- تمتعها بمجموعة من المزايا الاحتكارية ، ويرجع ذلك إلى هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات ، يأخذ شكل سوق احتكار القلة نظراً لاحتكارها التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءة العالية المتخصصة .إضافة إلى قدرتها المالية الكبيرة للإنفاق علة البحث والتطوير .

- قدرتها على افتتاح الأسواق نتيجة السياسات الترويجية والتسويقية التي تتبعها ، فضلا عن أن هذه الشركات تتوفر لديها قدرة خاصة على تميز منتجاتها وقدرتها التنافسية وبالتالي تحقق أرباحا احتكارية معتمدة على تلك القدرة .

- تعبئة المدخرات العالمية من خلال طرح الأسهم والسندات للاكتتاب العام في الأسواق المالية العالمية ، أو اعتمادها على الاقتراض من البنوك الخاصة بالدول المضيفة .

- تميزها بالمرونة وقدرتها على التكيف والتأقلم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والتنظيمية لدول العالم.

3 - الأهداف الاستراتيجية والمالية للشركات متعددة الجنسيات :

أ - الأهداف الاستراتيجية : تتمثل أهم هذه الاهداف فيما يلي :

- تعظيم المبيعات من أجل المحافظة على البقاء والاستمرار في السوق في ظل المنافسة العالمية
- تخفيض التكاليف قدر الإمكان من أجل زيادة حجم الأرباح ، وذلك من خلال تركيز وجود فروعها في الدول التي تتمتع بميزات نسبية منها المزايا العمالية كإخفاض الأجور وارتفاع الإنتاجية وتوفير العمالة و، ومزايا طبيعية كتوفر المواد الأولية ومصادر الطاقة ، بالإضافة إلى المزايا التنظيمية كإعفاءات الجمركية والضريبية وحوافز الاستثمار المحلي .

- "حماية السوق الداخلي للشركة الأم من مختلف أوجه الإغراق والمنافسة الأجنبية .
 - توسيع تشكيلة المنتجات المقدمة .
 - البحث والدخول في أسواق جديدة .
 - العمل على الاستحواذ على شركات قائمة". (5)
- ب -الأهداف المالية : وتتمثل في :

- تعظيم التدفقات النقدية .
- "تعظيم قيمة رأسمال الشركة وتحسين سمعتها المالية .
- العمل على زيادة معدل العائد على الأموال المستثمرة .
- غرس فكرة التمويل الذاتي لدى الشركات الفرعية من خلال اعتمادها على السوق المالي والنقدي الداخلي للدولة التي تتواجد بها (الدولة المضيفة)". (6)

ثانيا : علاقة الشركات متعددة الجنسيات بالتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي .

إن للشركات متعددة الجنسيات دورا كبيرا في ظهور التطورات الكثيرة الحاصلة في الاقتصاد العالمي والتي من أهمها ظهور الاقتصاد الافتراضي ، ويرجع ذلك للآثار المترتبة عن نشاط هذه الشركات على النظام النقدي الدولي والتجارة العالمية وموازن مدفوعات دول العالم... الخ .

1. في الميدان النقدي :يظهر تأثيرها من خلال " الحجم الضخم للأصول السائلة والاحتياطات التي تتوفر عليها ، وما يمكن أن يمارسه ذلك من تأثير على السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي والذي من شأنه أن يؤدي إلى أزمة نقدية عالمية "(7) فمثلا الشركات متعددة الجنسيات تجري عمليات المضاربة على العملات الأساسية وهو الأمر الذي له الأثر البالغ في حركة رؤوس الأموال ، بحيث تجد بعض الحكومات نفسها مرغمة على خفض عملتها . والبعض الآخر مرغم على إعادة تقييمها لأجل أكبر ربح للمضاربيين ، وذلك لأن الشركات متعددة الجنسيات في إطار تسيير خزينتها الجارية لا ترمي إلى اجتناب الخسائر المنتظرة من انخفاض عملتها حتى تحول ممتلكاتها المشكلة من عملات صعبة إلى عملات قوية ، بل وفي نفس الوقت تجري العمليات في العملات وترمي من خلالها للمضاربة ، إذ تسمح لها الوسائل العديدة المتوفرة لديها بتحويل سريع للعملة التي ترى بأنها تتجه للانخفاض إلى عملات قوية .

2. في مجال التجارة الدولية : فيظهر دورها في حصول التطورات العالمية " من خلال استحواذها على نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات من خلال ما تملكه من قدرات

تكنولوجية عالية وامكانيات وموارد فنية هائلة ، ويظهر ذلك جلياً من حث ازدياد درجة التنوع في الأنشطة الانتاجية وحجم التبادل التجاري الدولي بين هذه الشركات " .(8)

3. **وضعية ميزان المدفوعات :** إن للشركات متعددة الجنسيات أثر كبير في وضعية ميزان يكون له دوما الأثر السلبي جراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحفظية ، " وهذا على المدى البعيد من جراء التدفقات المالية الخارجية بين الشركة الأم وفروعها ، ففي الاول تدخل رؤوس الاموال إلى الدول المضيفة في شكل استثمارات أجنبية ، لكن الأرباح التي تنتجها هذه الاستثمارات والمحولة بعد ذلك للفروع والتي عادة تتجاوز الأموال المستثمرة تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات للدول المضيفة وقد تؤدي إلى حدوث أزمات جد خطيرة " .(9)

4. **في المجال المالي :** تظهر علاقة الشركات متعددة الجنسيات بالتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي الجديد في المجال المالي من خلال ظهور الأزمات المالية المرتبطة بالاقتصاد الافتراضي القائم على الاستثمار في الأوراق المالية المختلفة من أسهم وسندات والتي تعتبر المصدر الأساسي لتمويل نشاط واستثمارات الشركات متعددة الجنسيات .

ثالثا : العلاقة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الافتراضي في اطار نشاط واستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات :

إن شركات متعددة الجنسيات وكما أوضحنا ذلك في العنصر السابق ، لها دور كبير في معظم التغيرات والتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي . فهي تنشط في مختلف المجالات الانتاجية والخدماتية والمالية ، "معتمدة في ذلك على المدخرات العالمية في تمويل مشاريعها الاستثمارية بطرح أسهم وسندات في السوق المالي الداخلي أي الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي أو الأسواق الخارجية العالمية ، وكذا اعتمادها على السوق النقدية عن طريق الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية" .(10)

1) **علاقة الاقتصاد الحقيقي بالاقتصاد الافتراضي من خلال علاقة الاستثمار الأجنبي المحفظي والمباشر :**

قد يبدو أن ليس هناك علاقة بين هذين النوعين من الاستثمارات الأجنبية ويمكن أن يحددا بشكل مستقل لأسباب مختلفة ، ولكن الحقيقة أنهما مترابطان بشكل كبير مع بعضهما ، والتاريخ مليء بالأمثلة على الاستثمار الأجنبي المحفظي في الدول النامية والمتقدمة "حيث يستند على أرضية الاستثمار الاجنبي المباشر عادة وبشكل خاص في الاستثمارات الخاصة بالبنية التحتية في دول غير مستقرة اقتصاديا وسياسيا فإن الاستثمار الاجنبي المحفظي يمول من السلطة العامة أو مكاتب دولية مثل البنك الدولي أو يمكن أن يحمى بواسطة ضمانات استثمارية . إن الاستثمارات الأجنبية ورأس المال الأفراد عادة ما يوجه نحو السوق الدولية لرأس المال" (11).

وفي بعض الاقتصاديات حيث انخفاض مؤشرات الادخار فيكون غير كافيا لتمويل الموجودات فيستورد رأس المال بضمان الحكومات الأجنبية أو قروض أجنبية أو استثمارات ملكية من مكاتب

ومؤسسات دولية .و في اقتصاديات اليوم العالمية فإن جزء من تدفق رأس المال المحفظي ربما تستخدم استثمارات مباشرة خارجية أو استثمارات أجنبية مباشرة في قطاع معين لتحفيز المتنافسين للبحث عن الاستثمار الاجنبي المحفظي .

ففي البحث العالمي عن الموارد فإن الشركات متعددة الجنسيات رسمت على قروض رأسمالية من جانبين من قبل السوق الدولي لرأس المال والسوق المحلي وفي حالة الاتحادات مع شركات أجنبية فإنهم قد يعتمدون على أموال ملكية أو قروض أو في بعض الأحيان على مصارف مملوكة في الخارج تمول من عمليات دولية ، وضمن النشاطات التالية : (12)

- الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن نقل لموجودات مالية وغير مالية .
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعني استمرار الرقابة والسيطرة .
- الاستثمار الأجنبي المباشر متكتل بطبيعته ولا يتجرأ أكثر من الاستثمار الأجنبي المحفظي .
- إن الاستثمار الأجنبي المحفظي يميل إلى تحقيق عائد مالي في الخارج أكثر منه في الدخل الوطني حيث الدوافع والحث نحو الاستثمار الأجنبي المباشر .

2) علاقة الاقتصاد الحقيقي بالاقتصاد الافتراضي في اطار استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات: تلجأ الشركات متعددة الجنسيات في اطار استراتيجياتها الموحدة إلى تكوين شركات فرعية تابعة لها على المستوى العالمي أو السيطرة والاستلاء على بعض الشركات القائمة .

أ - علاقة الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الافتراضي بإنشاء شركات فرعية على المستوى الدولي: تلجأ الشركة الأم للانتقال إلى العالمية بتكوين وانشاء شركات جديدة لها على المستوى العالمي في شكل فروع عن طريق اللجوء إلى طرح أسهم وسندات في السوق المالي العالمي للاكتتاب العام ، ويشترط لتحقيق ذلك من وجهة نظر القانون التجاري والمالي العالمي شرطين أساسيين هما :
 أ - أن يكون للشركة الأم وفق قانونها الوطني الحق في شراء وتملك أسهم شركة أخرى .
 ب - أن يكون من الممكن وفقاً لأحكام الدولة المضيفة أن تمتلك الشركة الأم أسهم الشركة الفرعية بنسبة تسمح لها بالسيطرة . وفي هذا الصدد يرى Francois-Chesnais و Wladimir-Andreff بأن يمتلك المستثمر الأجنبي 10 % على الأقل من الأسهم العادية في حقوق التصويت داخل الشركة ، في حين قدر الاقتصاديون الآخرون عتبة الإشراف والرقابة في حدود 25 % على الأقل من رأس المال المملوك . في حين أن الهيئات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ترى بأن النسبة التي تسمح لها بالسيطرة على الشركة تتراوح بين 25 % و 50 % . (13)

تتعرض الشركات الوليدة إلى تضيق القوانين الخاصة بالدولة المضيفة عليها في مجال اصدار السندات في السوق المحلي لحماية اقتصادياتها من الآثار الضارة التي تترتب عليها . لذلك تضطر هذه الشركات إلى اللجوء للشركة الأم لتمويل استثماراتها أو الأسواق المالية التي تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتكوينها بنفسها مثل لكسمبورغ ، جزر الأنتيل الهندية ، حيث تكون الضرائب المفروضة

على الأسهم والسندات في هذه الأسواق منخفضة جدا مقارنة مع دول أخرى وأهم ما يميز السندات التي تصدر في هذه الأسواق ما يلي :

- أ - أنها تصدر بعملة غير عملة دولة الشركة الأم أو عملة الدولة المضيفة .
- ب - إن الاكتتاب في هذه السندات يتم خارج دولة الشركة الأم والدولة المضيفة .
- ت - إن اصدار هذه السندات يتم بضمان مجموعة من البنوك المتعددة الجنسيات ، والتي تجتمع في شكل نقابات أو اتحادات .

2) علاقة الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الافتراضي عن طريق السيطرة أو الاستيلاء على شركات قائمة :

أما في حالة السيطرة أو الاستيلاء فتلجأ الشركة التي تريد السيطرة على شركة أخرى إلى أسلوب الاتفاق بين الطرفين أو أن يتم الاستيلاء عنوة وغالباً ما يكون خفية وبصورة سرية، وذلك بشراء أسهم الشركة المراد السيطرة عليها ، عن طريق وسطاء ماليين متعددين ، وعادة ما يتم ذلك بواسطة البنوك المرتبطة بالشركة متعددة الجنسيات ، إذ يُسهل ذلك التأثير على العملاء من صغار المساهمين لدفعهم على بيع ما لديهم من أسهم ، ولنجاح هذا الأسلوب يجب توفر شرطين أساسيين هما :

أ - أن يتم شراء أسهم الشركة المراد السيطرة عليها في وقت قصير نسبياً ، وبطريقة لا تثير الشكوك لدى المساهمين المسيطرين عليها ، حتى لا ينتبهوا للخطر المحدق بهم ، أو يلجؤوا إلى اتخاذ قرارات مضادة للحفاظ على شركتهم من السيطرة ، كالتدخل في السوق المالي لشراء أسهم الشركة لحسابهم الخاص .

ب - ينبغي أن يتم شراء الأسهم بطريقة لا تؤدي إلى ارتفاع أسعارها في السوق المالي حتى لا ترتفع التكلفة المالية لعملية الاستيلاء إلى درجة تضر بالشركة المسيطرة ، خاصة وان هذه العملية تقتضي بالضرورة شراء عدد كبير من الأسهم . والعقبة التي تصادف الشركات متعددة الجنسيات في هذا الأسلوب هي عدم توفر عدد كافي من أسهم الشركة المراد السيطرة عليها في السوق المالي خاصة إذا كانت أموال الشركة مزدهرة وأسعار أسهمها في ارتفاع مستمر بحيث لا يكون لدى المساهمين حافز للتخلي عن ملكية أسهمهم خاصة في الفترة التي تريد فيها الشركات متعددة الجنسيات الشراء .

3) علاقة الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الافتراضي عن طريق اعلان نيتها في شراء أسهم الشركة المراد السيطرة عليها:

"و قد تلجأ الشركة إلى أسلوب آخر وهو اعلان نيتها في شراء أسهم الشركة المراد السيطرة عليها ، وذلك بتقديم عرض عام وعلني لمساهمي هذه الشركة لشراء ما لديهم من أسهم خلال فترة زمنية معينة بسعر محدد عادة ما يكون أعلى من سعر السهم في السوق المالي ، وهذا الأسلوب يسمى بالعرض العام لشراء الأسهم " . (14)

ويتم تحديد حد أدنى لعدد الأسهم المراد شرائها وذلك خلال فترة زمنية معينة تتراوح غالبا ما بين شهر و3 أشهر وذلك بسعر يزيد عن سعر ذلك السهم في البورصة ، فإذا انقضت المدة المحددة دون أن يصل عدد الأسهم التي وافق المساهمون على بيعها لصاحب العرض إلى الحد الأدنى الذي حدده صاحب العرض ، سقط العرض بقوة القانون واعتبر كأنه لم يكن وهذا تحت اشراف ورقابة السلطات المشرفة على عمليات البورصة .

و تتم اجراءات هذا العرض في مرحلتين هما :

أ - **المرحلة السرية** : حيث يتقدم صاحب العرض بسرية تامة إلى السلطة المشرفة على عمليات البورصة بطلب شراء أسهم شركة معينة وذلك بواسطة أحد البنوك التي تكون بمثابة وكيل عن صاعب العرض وكفيلا له يضمن وفائه بالتزاماته المالية الناشئة عن العرض ، ويتضمن الطلب تحديداً لعدد الأسهم المراد شرائها والغرض من ذلك هو ضمان جدية العرض وليس المناورة من أجل رفع أسعار أسهم الشركة المراد السيطرة عليها والمضاربة ، وإنما السيطرة الفعلية وتحمل مسؤولية إدارتها ، كما يجب أن يتضمن هذا العرض سعر الأسهم المراد شرائها حيث يجب أن يكون مناسباً إذ تتحقق السلطة المكلفة في البورصة بدراسة مدى مطابقة السعر المقترح للقيمة الحقيقية للسهم حماية لمصالح المساهمين الذين سيوجه لهم العرض . و بعد اتمام السلطة المشرفة في البورصة دراسة الطلب المقدم لها تأخذ قراراتها بشأنه وبعد الموافقة يتم الاعلان عن العرض .

ب - **المرحلة العلنية** : حيث يتم ابلاغ الإعلان إلى المساهمين وذلك بتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات لهم (سعر الشراء ، معلومات عن صاحب العرض ، البنوك التي يتم فيها البيع ، مدة العرض) وتقوم الهيئة المشرفة في البورصة بتجميع الأسهم المراد بيعها في نهاية المدة المحددة للعرض ، فإذا كان عدد هذه الأسهم أقل من الحد الأدنى المطلوب للشراء يسقط العرض وترجع الأسهم إلى الوسطاء الماليين الذين يعيدونها لأصحابها ويلغي العرض ، وإذا كانت تفوق العدد المحدد يحق للشركة صاحبة العرض الاحتفاظ بالعدد الإضافي من الأسهم ، أو أن تعيدها إلى أصحابها عن طريق البنوك الموكل إليهم عملية البيع والشراء .

وبعد تكوين الشركات الفرعية من خلال العمليات التي تشكل أساس الاقتصاد الافتراضي (الاعتماد على الأسهم والسندات في التمويل) ، تدخل هذه الشركات للاستثمار في عمليات الاقتصاد الحقيقي وذلك بإجراء مختلف المشاريع في المجال الصناعي والزراعي والخدماتي معتمدة في ذلك على مبدأ تنويع أنشطة الانتاج وتعظيم المبيعات والأرباح ، هذه الأخيرة التي تحول من فرع لآخر عبر مختلف دول العالم ، وهو ما يشكل خروج أموال من دولة ما ودخولها لدولة أخرى ، مؤثرة بذلك على وضع ميزان المدفوعات للعديد من الدول وهو ما يؤدي إلى خلق مشاكل وأزمات مالية ونقدية محلية وعالمية .

وهكذا نلاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات تعتمد في انشائها واستمرار نشاطها على الاقتصاد الافتراضي والحقيقي ، وهو ما يعكس ازدواجية العلاقة بينهما في اطار نشاط الشركات متعددة

الجنسيات حيث ينظر لهما على أنهما وجهان لعملة واحدة يكمل كل واحد منهما الآخر في عملياته ، فإنشاء الفروع للاقتصاد الحقيقي يعتمد على السوق المالي بطرح أسهم وسندات وهي عمليات خاصة بالاقتصاد الافتراضي ، للحصول على التمويل اللازم للاستثمار في النشاط التجاري والصناعي والخدمات وهي عمليات خاصة بالاقتصاد الحقيقي ، والأرباح المحققة من هذا الأخير يعاد استثمارها في السوق المالي بشراء أوراق مالية لشركات أخرى وهكذا .

خلاصة :

ما يمكن أن نستخلصه من خلال هذا العرض البسيط هو أن الشركات متعددة الجنسيات تزوج بين عمليات الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي ، وتكرسها بأنشطتها الاستثمارية في مختلف المجالات الانتاجية والخدماتية والمالية ، وتعتبر هذه الشركات سبابة في ظهور الاقتصاد الافتراضي نظراً لاعتمادها عليه منذ بداية نشأتها في تمويل سياساتها واستراتيجياتها التمويلية من أجل القيام بعمليات الاقتصاد الحقيقي .

قائمة الهوامش :

- (1)- جوتيار محمد ، رشيد صديق : المسؤولية الدولية عن انتهاكات الشركات متعددة الجنسيات (حقوق الانسان) ، دار المطبوعات الجامعية ، 2009 ، ص 23 .
 - (2)- نفس المرجع ، ص 24 .
 - (3)- نفس المرجع ، ص 25 .
 - (4) عبد العزيز نجار ، الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات : المكتب العربي الحديث ، مصر ، 2007 ، ص 57 .
 - (5)- سعود جايد العامري ، الإدارة المالية في الشركات متعددة الجنسيات: دار المناهج ، اليمن ، 2007 ، ص 20 .
 - (6)- نفس المرجع ، ص 21 .
 - (7)- محمد سيد سعيد ، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والسياسية : بدون در نشر ، القاهرة - مصر ، 1978 ، ص 79 .
 - (8)- نفس المرجع ، ص 81 .
 - (9)- زياد رمضان ، مبادئ الاقتصاد المالي والحقيقي : دار وائل للنشر ، الأردن ، 2005 ، ص 35 .
 - (10)- نفس المرجع ، ص 37 .
 - (11)- سرمد الكوكب الجميل ، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية : الحامد للنشر والتوزيع ، الجبيلة - الأردن ، 2000 ، ص 168 .
 - (12)- نفس المرجع ، ص 169 .
 - (13)- صايفي عمار ، محددات الاستثمار المحفظي وآثاره على أسواق الأوراق المالية - دراسة مقارنة بين مصر ، تونس والجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، جامعة بومرداس ، 2008/2009 ، ص 96 .
- (Bruno Ponson, Hisch.G et Nguym Vancham : partenariat de l'entreprise et mondialisation , 14 Edition Kartala-Auf , Paris , 1999, p:15)
- سرمد الكوكب الجميل ، مرجع سابق ، ص 159 .

قائمة المراجع :

- 1- جوتيار محمد ، رشيد صديق : المسؤولية الدولية عن انتهاكات الشركات متعددة الجنسيات (حقوق الانسان) : دار المطبوعات الجامعية ، 2009 ،
- 2- عبد العزيز نجار ، الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات : المكتب العربي الحديث ، مصر ، 2007 .
- 3- سعود جايد العامري ، الإدارة المالية في الشركات متعددة الجنسيات : دار المناهج ، اليمن ، 2007 .
- 4- محمد سيد سعيد ، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والسياسية : بدون در نشر ، القاهرة - مصر ، 1978 .
- 5- زياد رمضان ، مبادئ الاقتصاد المالي والحقيقي : دار وائل للنشر ، الأردن ، 2005 .

- 6- سرمد الكوكب الجميل ، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية : الحامد للنشر والتوزيع ، الجبيلة - الأردن ، 2000 .
- 7- صايقي عمار، محددات الاستثمار المحفظي وآثاره على أسواق الأوراق المالية - دراسة مقارنة بين مصر ، تونس والجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، جامعة بومرداس ، 2009/2008 .